

## المؤتلف الإنساني وتجديد نظام العالم

### ■ عزالدين عناية

#### أولاً: جغرافيا الأديان في الزمن المعوّم

**ف** في أعقاب حالة الحراك الواسعة التي شملت المؤمنين من شتى المذاهب والأديان ولا زالت، أضحّت العلاقة بين التجمّعات الدينيّة العالمية - في الظرف الراهن - محكومةً بالشراكة في الأوطان. وهذا التداخل - الذي خلفه الوضع المعيش المعاصر - غداً بالمثل مدعاة للبحث عن تجسير علاقة الأديان بعضها ببعض، ومدّ قنوات التعارف بينها؛ لأجل إرساء سُبل التفاهم والتألف على أسس واعية. فلم تُعدّ الجغرافيا الدينيّة في العصر المعوّم جغرافيا جامدةً ومنغلقةً، بل غدت جغرافيا متحرّكة شديدة التداخل والتفاعل. فقَدّت فيها حدود العقائد القديمة - المتماهيّة مع المكوّنات العرقيّة، أو التجمّعات الحضارية، التي أمّلتها الحتميات الجغرافية أو الموارد التاريخية - شيئاً من صلابتها المعهودة، وتحوّلت إلى حدود ليّنة عرضة للاختراق<sup>1</sup>. لقد تحوّلت مدن العالم الكبرى إلى متروبوليتانيات عامرة بشتى العقائد والشعائر، وتقوم في أحيائها عديد

1 - Vincenzo Cesareo, *La sfida delle migrazione*, Vita e pensiero, Milano 2015, p. 69 e s.



من أنواع المعابد والأنشطة الدينية والروحية، ولا يرى فيها المؤمنون الوافدون أنفسهم غرباء في فضاءها الاجتماعي، بل شركاء فيه، بعد أن كانت تلك المدن - في فترات سابقة - شبه واحدة المعتقد ومغلقة على لون حضاري واحد.

لقد تقلص الإحساس بالغربة الدينية في مدن العالم الكبرى، ولم يعد هناك معنى للشعور بالدونية، أو الوضاعة، بسبب اختلاف الدين أو المعتقد في مقابل دين الأغلبية. هذا هو حال لندن، التي لم تعد حاضرة مأهولة بلون عقدي واحد، وقد كانت في ماضيها التاريخي تشهد النقاء العقدي بإبعاد إخوة الدين الكاثوليك من أتباع روما، غير المقبولين ضمن المعايير المضبوطة، بل غدت حاضرة تعمرها شتى الملل والنحل القديمة والناشئة. وبالمثل لم تعد روما عاصمة الكاثوليكية الطاردة لغيرها من المذاهب والاعتقادات، كما كانت في عهدها السابق، تفتش في عقائد الآخرين وتقمع المناوئين و«الهرطقة»، وأمست مدينة حاضنة لجميع الأديان، ومأهولة بشتى أنواع المؤمنين من مختلف المذاهب والأديان. يبدو ذلك مصير مدن العالم الكبرى، في الشرق وفي الغرب، حتى وإن تواصلت تضيقات هنا وهناك على الدين المغاير، المنافس للدين التقليدي السائد، أو استمرت احتكارات للفضاء الاجتماعي الديني، بدعوى الأحقية والمشروعية التاريخية. فالسياق العام يسير باتجاه القبول المتبادل بين سائر أشكال الاعتقادات، وهو أخذ في التوسع والتمدد.

ليس هذا الوضع المتحوّل في العالم ناجزاً، بل هو في طور التشكّل في بعض الأوساط، ومنتشر بفعل العدوى الاجتماعية الإيجابية في أخرى، وهو ما تخبر عنه صيرورة الأوضاع التي يشهدها عالمنا، ذلك أنّ ما نعيشه هو نشوء هوية دينية جديدة في المجتمعات ذات سمات شفافة<sup>2</sup>. فلا ريب أنّ لمّ شمل العالم على المستوى الديني - بحثاً عن لغة جامعة بيّنه - يقتضي تطوير نظرة جديدة للإنسان المؤمن وغير المؤمن، على حدّ سواء، يبنّي فيها النظر على أساس مراعاة كرامة الإنسان واحترام رصيده العقدي. فعلى هذا النحو يمكن الانطلاق نحو تجديد نظام العالم، بما يُراعي كيان الإنسان، ويحترم

Stefano Allievi, *Conversioni: verso un nuovo modo di credere? Europa, pluralismo, islam*, - 2 Guida Editori, Napoli 2017, p. 175.

مخزونه الروحي ورصيده القيمي. صحيح شهد مسار البشرية - وإلى غاية تاريخ قريب - انتهاكاتٍ فظيعةً لحرمة الإنسان، استندت فيما استندت إلى اختلاف المعتقدِ والمِلَّةِ والعِرْقِ واللون، وهو أمرٌ منبوذ، يُجمع البشر في تاريخنا المعاصر على ضرورة طيِّ صفحته، والعمل على تدشين وضع جديدٍ من تألف المؤمنين، يراعي كرامة البشر، ويبني التوافق بينهم مهماً كانت الاختلافات. ولعلّ ذلك من الأمور التي باتت الدعوة إليها تجِدُ صدًى واسعاً بين أتباع مختلف العقائد والشرائع، وبين سائر الشعوب والأقوام، دون أن يثير ذلك ما كان يثيرُ من نفور وامتعاض.

**شهد مسار البشرية - وإلى غاية تاريخ قريب - انتهاكاتٍ فظيعةً لحرمة الإنسان، استندت فيما استندت إلى اختلاف المعتقدِ والمِلَّةِ والعِرْقِ واللون، وهو أمرٌ منبوذ، يُجمع البشر في تاريخنا المعاصر على ضرورة طيِّ صفحته.**

يَبْدُ أَنْ السُّؤال المطروح ضمن هذا المسار المستجدِّ والمتطوّر في العالم، وهو لماذا يشترط الائتلاف الإنساني المنشود تجديد نظام العالم؟ الواقع أنّ من المتعذّر قيام وفاقٍ ونظامٍ والعالمُ على النحو الذي هو عليه من اختلالٍ في الموازين، وصمّتٍ على الانتهاكات، وتضريبٍ في حقوق المستضعفين. فالظرف التاريخي الذي نعيشه هو ظرف تحوّل نحو ما هو إيجابي، فيه من الانتهاكات الفاجعة، وكذلك بالمثل فيه من التطلّع الواعد إلى نموذج متصالح مع ذاته ومع الغير. نرى ذلك في

الشجب والإدانة لما يُقْتَرَف من انتهاكات، وكذلك في البيانات الإيجابية ممّا يحدث من مبادرات كالصلوات الجماعية والمواقف المشتركة. ذلك أنّ الإخلالات التي تميّز حياة البشر، والحييف السائد في العديد من القطاعات، والاستنزاف المستشري للبيئة - كلّها مظاهر تُبرز أنّ هناك حاجةً ماسةً إلى نظام غير النظام السائد في عالمنا. ومن هذا الباب يلوح تجديد نظام العالم - أو بالأحرى تقويمه - شرطاً ضرورياً لبناء الائتلاف فيه؛ لذلك تلعو أصواتٌ جادة من هنا وهناك تدعو إلى إعادة بناء نظام العالم على أُسسٍ قويمة<sup>3</sup>.

3 - صدر في السنوات الأخيرة العديد من المؤلفات، تسير في هذا الطريق، وتدعو إلى إدخال تحويرات في السياسة الدولية والعلاقات بين الشعوب، نذكر على سبيل الذكر مؤلّفي =

## ثانياً: نحو ثقافة حضارية جديدة للعالم

لا شكَّ أنَّ نظامَ العالم السائد - منذ انهيار الاتحاد السوفياتي - هو نظامٌ أحادي القطبية، وإنْ تخفَّى في غالب الأحيان بمزاعم تصدير القيم الديمقراطية، وتطبيق القانون الدولي، وإرساء الشرعية الدولية في تمرير سياساته، وهو ما جرَّ إلى خللٍ واضحٍ في نظام سير العلاقات بين الدول، وإلى تفضي المجتمع الدولي عن العديد من المطالب المشروعة، وإلى غياب الحكمة في تسوية جملة من القضايا. نالت البلادُ العربية والإسلامية من ذلك الحيف نصيباً وافراً. وكان يمكن تبادلي تلك الأوضاع، وتلافي تآكل رصيد الثقة من الأسرة الدولية، لو أنَّ العلاقات كانت محتكماً إلى إرادة جماعية دون تفرّد قوى بعينها يميل الحقُّ معها حيث تميل. فطيلة الفترة الموسومة بالأحادية القطبية، تبينَ بما لا يدع مجالاً للشكِّ، أنَّ الساحة الدولية في حاجة ماسّة إلى إعادة نظر تطال هيكلها التنظيمية، وهيئاتها التشريعية، وطرق عملها. ومسألة المراجعة كما يقتضيها السلم العالمي، تملئها واقعية العيش المشترك أيضاً، بعد أن بات العالم شديد التداخل والتلاحم بعضه ببعض جرّاء تقلص المسافات، وتسارع حركة الشعوب، والتأثر المتبادل بين أطرافه بالسلب والإيجاب، على المستوى الصحي والأمني والاقتصادي.

فمنذ أن خلفت البشرية وراء ظهرها نظام الغزو والسيطرة المباشرة، مع آخر موجات الاستعمار الحديث، تبينت الحاجة إلى ثقافة حضارية جديدة في العالم. لكنَّ ما جرى هو تحوُّل النفوذ إلى مستوى اقتصادي من خلال السيطرة على الأسواق، والتحكم بمنايع الثروات ومصادر الطاقة، وهو الشكل الذي فسّرت الأدبيات اليسارية مساراته بالتحوّل في طبيعة نظام الهيمنة المتصاعد من البرجوازية إلى الرأسمالية إلى الإمبريالية، وقدّرت أنه سينتهي إلى الاشتراكية، التي سيسود بإطلالتها نظامُ المساواة والجنة الأرضية. كانت في الواقع نظرة مثالية للتاريخ البشري، وإن لبست لبوس العلمية، وتعلّلت

= الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، ورجل الاقتصاد محمد يونس:

Mohammad Khatami, *Religione, libertà e democrazia*, Laterza, Bari 1999.

Muhammad Yunus, *Un mondo senza povertà*, Feltrinelli, Milano 2009.

بالحتمية التاريخية، فالملاحظ أنّ تلك التفسيرات ما كانت مصيبة، وأنّ سير نظام العالم لا يخضع للأنبيائية الأيديولوجية في مساره؛ حيث أبرزت تلك الرحلة - مهمّا اختلفت التأويلات - الحاجة إلى نظام جديد، يعيد رسم سير سياسات العالم على أساس حُلقيّة كونية جديدة عمادها الإنصاف.

فجُلّ ما نعيشه في تاريخنا الراهن يفصح عن أنّ هناك تعوُّماً لمشاكل الإنسان، وتقاسماً لوطأة الضيق فيه، وأنّ معاناة الإنسان في الدول الموسومة بدول المركز لا تبتعد كثيراً عن معاناة الإنسان في الدول الموسومة بدول الهامش أيضاً؛ فمشاكل الاستدانة على مستوى الأفراد، وخصخصة المؤسسات العامّة، وفقدان

**جُلّ ما نعيشه في  
تاريخنا الراهن يفصح  
عن أنّ هناك تعوُّماً  
لمشاكل الإنسان،  
وتقاسماً لوطأة الضيق  
فيه، وأنّ معاناة الإنسان  
في الدول الموسومة  
بدول المركز لا تبتعد  
كثيراً عن معاناة الإنسان  
في الدول الموسومة  
بدول الهامش أيضاً.**

الرصيد الحمائي للمواطن، وخروج المرأة والرجل للشغل دون مزايا كبرى للأسرة في ذلك، والخشية من البطالة، واستنزاف الطبيعة وما له من تأثير مباشر على صحة الجميع وراحتهم - هي من المشاكل المعولمة التي تقتضي النظر للعالم على أساس كونه فضاءً جامعاً. فما عاد الأمر يقتضي التفريق بين الشمال والجنوب، وبين المركز والهامش، في النظر للعالم، وإنّما بين أغلبيّة لاهثة ومرهقة، وأقليّة محدودة عابرة للدول والمجتمعات، تتحكّم بمصير العالم على مستوى ثرواته وتوجيهه. ففي تقرير «لمنظمة أوكسفام» عائد لسنة 2019 - منشور عشية

انقضاء منتدى دايفوس الاقتصادي العالمي - أنّ 26 مليارديراً يملكون ما يوازي نصف ما تملكه البشرية. ومن هذا الباب يقتضي عالمنا إعادة الدولة - بمرافقتها وخدماتها - للناس بعد أن باتت رهينة لدى المترفين، ورجال الأعمال، والأعراف، وهو الطريق الذي سيقود حتماً نحو تغيير في نظام العالم الجديد.

فما من شكّ أنّ النظام الدولي السائد اليوم هو نظامٌ يعود في جذوره وبنيته إلى نتائج الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دول منتصرة ودول مهزومة، وهو ما ترتبت عنه سياسات وتحالفات وهيئات دولية، باتت الصانع الأبرز لمسارات العالم. في ذلك التحول الكبير - الذي شهده العالم - لم يكن

الدينُ - بمفهومه القيمي العالمي ورصيده الخُلقي حاضراً - في تلك المخاضات وما تلاها من صياغات للعالم؛ فقد كان ممثّله على مستوى الحضارات والشعوب غير قادرين على بناء حلفٍ جامع بينهم؛ لفقدان لسان تواصلٍ بينهم، أو إجماع على مسارٍ جامع يوحدهم. كانت مجمل التكتلات الفاعلة في العالم ذات المصالح المتجانسة - الاقتصادية والعسكرية والأيدولوجية أساساً - تجد لغةً تواصلٍ بينها، سوى الكتلة المؤمنة في العالم، على كثرة أتباعها وتنوع عقائدها<sup>4</sup>. كان رصيد نفوذها الروحي والثقافي والقيمي يشهد تآكلًا، دون اتخاذ إجراءات عملية جامعة بينها تحدُّ من ذلك التراجع؛ فقد تمت تلهية رجالات الأديان بالتعويل على التغيير المنشود في عالمنا بالاستثمار في الجانب الخُلقي والقلبي والوعظي، والاقتصار في ذلك على مستوى السرائر والبواطن، وهو مجال غالباً ما استند إلى سلطة الضمير، وافترق إلى دعائم فعلية.

في تلك الأوضاع غدا العالم رهين المصالح المادية والتنافس على تحقيق الأرباح والمنافع، وغابت منه - أو أزيحت تلك الحمولات الإنسانية والخيرية التي طالما صاغت الأديان وعملت على ترسيخها على عهود طويلة. ولذلك نحن اليوم في أمس الحاجة إلى ضرورة إعادة تجميع الفاعلين في العالم على مستوى القوة المادية والاقتصادية، مع ممثلي الرصيد الروحي والخُلقي للبشرية، من أجل العمل سوياً لانتشال عالمنا مما تردى إليه من تمزق وانخرام وأنانية وجشع. فنظام العالم المنشود فيه حرصٌ على تفعيل القيم الدينية بعد أن باتت قيماً مفارقة؛ ذلك أنّ الناس لم يفقدوا الثقة في الدين، برغم الأوضاع الصعبة للملايين، والسياسات التربوية المناوئة للدين التي استهدفت مخزونه القيمي؛ وإنما فقدوا الثقة في الأساليب البالية في تفعيل الرصيد الديني، وفي تأويلياته غير المواكبة لتحولات الاجتماع البشري؛ ولذا فتمة حاجة إلى تجسير الهوة الفاصلة بين تطلعات الشعوب وبين قادتها

4 - نقول هذا لإدراكنا أنّ السواد الأعظم من البشرية يحركها الوازع الديني، وإن اختلفت المنابع وتنوّعت المصادر. لمزيد الإلمام بعظمة تأثير الإيمان وبأعداد المؤمنين الهائلة في العالم، انظر فصل «إطلالة كونية على الإيمان» ضمن مؤلف «انتصار الإيمان» لرودناي ستارك:

Rodney Stark, *Il trionfo della fede. Perché il mondo non è stato così religioso*, Lindau, Torino 2017, pp. 21-51.

الدينيين؛ لأنّ طريق المؤتلف الإنساني هو طريق بناء الأُحلاف بين الإنسان والإنسان. فما نعيشه اليوم أنّ البشرية تتجاذبها مصالح عدّة وتتقاسمها آراء متضاربة تغيب منها مصلحتها الجامعة.

لقد أُدخِل رجلُ الدين - في الكثير من التقاليد الدينية - أروقة البنوك والمؤسّسات المالية، عبر بوابات «الصيرفة الإسلامية» و«البنكيّة المسيحية» و«المالية الهندوسية»، وذلك ضمن عملية إغواء عالية الإتقان والإغراء؛ ولكنّه أُدخِل تلك الدوائر لإضفاء مشروعية على نظام سير مؤسسات وتزكيتها لأجل زيادة أرباحها، ولم يدخلها من أجل المشورة حول إنقاذ البشرية من الفاقة

**لقد أُدخِل رجلُ الدين  
- في الكثير من التقاليد  
الدينية - أروقة البنوك  
والمؤسّسات المالية، عبر  
بوابات «الصيرفة  
الإسلامية» و«البنكيّة  
المسيحية» و«المالية  
الهندوسية»، وذلك ضمن  
عملية إغواء عالية  
الإتقان والإغراء.**

والخصاصة، أو بناء الاقتصاد العادل كما يرصد إدموند برسلي<sup>5</sup>. ومن هذا الباب لا يريد الناس ديناً يبارك تكديس الثروات؛ وإنّما يودّون ديناً يسهم في توزيع منصفٍ للثروات، ويرسّخ المعنى للكسب الحلال والدينار النظيف. ثمة ما يشبه القناعة أنّ الخيار الديني مدعوٌ لتحمل قضايا الناس المعيشية والبيئية والاقتصادية؛ فالدين بات معنياً أكثر ممّا مضى بالخروج إلى العالم وعدم الانحصار في هياكله التعبدية، وتطوير خططٍ إنقاذية للبشرية تتجاوز الإنقاذ الأخرى إلى الإنقاذ الديني، ولعلّ

ذلك السبيل لإحداث الفلاح في الدنيا والخلاص في الآخرة. فهناك حاجة مُلحة إلى بناء خطة جديدة في عيش الدين والدنيا تجاري التقارب الحثيث الحاصل في العالم، ولا يمكن مواصلة العيش في عالم متحوّل وفق منظورات قديمة.

### ثالثاً: الدين وتلمس آفاق جديدة

ما مِنْ شكٍّ في أنّ العالمَ الذي نعيش في أحضانه - من حيث التآثر البارز لبعضه ببعض على جميع الأصعدة - قد بات مدعوّاً بإلحاح إلى تغيير خطّ

Edmondo Berselli, *L'economia giusta*, Einaudi, Torino 2010.



سيره. كما أنّ الرأسمال الرمزي فيه، برصيده الروحي والثقافي - قد أمسى في أمس الحاجة إلى تطوير قنوات جديدة في النظر إلى الوقائع - وإلى النظر بعين المسؤولية إلى مصائر الشعوب؛ فكلّ نظرة دينية لا تضع الكائن المتديّن وغير المتديّن نصب عينيها هي نظرة قاصرة في فهم حاجات الإنسان في الحاضر، كما بيّن ذلك في عديد من المرات ج. لوبرا؛ لكون علم اجتماع اللاتديّن يشكّل حقلاً أساسياً لكلّ علم اجتماع ديني شامل. الأمر ذاته يملي على العقائد أنّ تعي ذاتها داخل العالم لا خارجه، من حيث ما يربطها بالمغاير الحضاري والروحي، وهو ما ينطبق كذلك على الوجه الثقافي، الجانب الآخر من الرأسمال الرمزي. فهناك تعددية أضحت تفرض نفسها في السياسة المجتمعية، وفي الساحة العالمية، تتناقض مع ما يسود من انطواء على نوعية محدّدة، والركون إلى رتبة ذهنية وعقدية؛ لما في ذلك من نكران لما يسير نحوه العالم من إيلاف، فنحن أمام مشروع حاضن لشتّى التنوّعات، قائم على خلقية رغبة، باحثٍ عن التشكّل.

صحيحٌ هي خلقية غير مألوفة؛ لأنها تُكرهنا على التنازل عن شيء من انطوائنا الرؤيوي ومن انحصارنا العقدي، أو بعبارة أخرى: تزيح تمرکزنا على ذواتنا لتفسح المجال لاحتضان أشمل للعالم. إنّه التحقّق للمدينة الكونية بمنأى عن الاختلافات اللونية واللسانية والعرقية، في مسعى لمعانقة مشروع الأدمية المصادِر، وهو ما ألحّ عليه بيان المصطفى الخاتم: «يا أيّها الناس، إنّ ربّكم واحد وإنّ أباكم واحد، كلّكم لآدم وآدم من تراب، إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على عجمي فضلٌ إلّا بالتقوى». فما عاد عالماً يحتمل التفكير المنغلق للشعوب والأقوام، ومن ثمّ للسياسات والاقتصادات، وحتى للخطط الروحية لإنقاذه. ولا يعني الأمر أنّ المجتمعات ينبغي أن تفرط فيما حباها الله به من ميزات وخصائص، ولا تعوّل على قدراتها الذاتية في صنع قوتها ومناعتها العلمية والمعرفية والاقتصادية، وإنما أضحي تخليق كافة تلك القدرات مندرجاً ضمن عالم منفتح ومتكامل مع بعضه مع بعض. فلم تُعدّ الهيمنة - بمفهومها التقليدي، العسكري والاقتصادي - هي المقصد الأعلى في سياسات الدول، وإنما التكامل بينها على أساس التكتّلات المنفتحة.

ضمن هذا السياق، تُعدّ المحاولات المبكّرة للتقارب بين الأديان - في العصر الحديث - أحد مظاهر الوعي بالحاجة إلى منظومة جامعة بينها. وذلك بهدف إنشاء هيئات تتولّى النظر في العديد من المسائل المطروحة على المؤمنين، أو القضايا البيئيّة الطارئة بين الأديان. لتبقى تلك المساعي - بوجه عامّ - مندرجةً ضمن تفكير في مستقبل أتباع الأديان وفق مخيال تواصلي مغاير. وقد عبّرت عن ذلك المسعى جملة من الملتقيات والتجمّعات، التي حرصت على تقريب وجهات النظر بين الأديان بشأن جملة من القضايا التي تسائل الإيمان بشكل عامّ. وتاريخياً تعودُ البدايات الأولى لتجربة التقارب بين الأديان في العصر الحديث

**تُعدّ المحاولات المبكّرة  
للتقارب بين الأديان - في  
العصر الحديث - أحد  
مظاهر الوعي بالحاجة إلى  
منظومة جامعة بينها.  
وذلك بهدف إنشاء هيئات  
تتولّى النظر في العديد من  
المسائل المطروحة على  
المؤمنين، أو القضايا البيئيّة  
الطارئة بين الأديان.**

إلى عام 1893، مع انعقاد البرلمان العالمي للأديان في شيكاغو. كانت المبادرة مسيحيّة محضة، وحضرها لفيث من ممثلي الأديان العالمية. طغى على الحوار السائد حينها طابع المونولوج الذاتي، دون التطرّق إلى القضايا والنزاعات والخلافات الفعلية الناتجة بسبب التمايز الديني، على غرار التبشير الجامح، أو القلب الديني القسري، أو الخصومات بشأن الموروثات الدينية المادية والرمزية، أو نشأة النُكَل وقضايا الاعتراف بالتقاليد الدينية الجديدة، أو ما شابَه ذلك من أسباب التوتر بين مختلف المؤمنين. مع ذلك دشّن اللقاء بداية

تواصل المسيحية مع أديان العالم. وفي أعقاب تلك التجربة عُقد «مؤتمر المبشرين العالمي» في إنديرة بالمملكة المتحدة سنة 1910، تلاه مؤتمر آخر في مدينة القدس سنة 1928، إلى أن اتّضحت معالم ذلك التمشّي في مجمع الفاتيكان الثاني، في مطلع ستينيات القرن الماضي، وهو ما عوّلت عليه الكنيسة الكاثوليكية في التواصل مع أديان العالم بوصفه الأسلوب الأمثل لترويج الرسالة المسيحية<sup>6</sup>.

غير أنّ تلك المحاولات المبكّرة في الائتلاف والتقارب لم تخلُ من نقائص، سواء أكان في الشكل الذي انعقدت به، أو في الفلسفة التي استندت

Ugo Dessi, *Religioni e globalizzazione*, Carocci editore, Roma 2019, pp. 60-63.

إليها؛ فالتنوع الهائل للمؤمنين، واختلاف العقائد والشرائع، وتباين الاستراتيجيات، منع جميعها السير نحو أهداف موحّدة. ولذلك مثّلت مساعي تشكيل برلمانات الأديان خطّة عاطفية حاملة، عُقدت أشغالها بشكل هزلي، وصيغت برامجها بشكل مستعجل. وكان الأحرى؛ العمل على تطوير حسّ عوْلميّ بين الحضارات وأتباع الأديان، تتجنّد له الطاقات لخلق أرضية قيمية جامعة يكون فيها الاعتراف بالمغايرة الدينية<sup>7</sup>، دون السعي إلى حشر الجميع داخل بوتقة وحيدة؛ لأنّ العالم الديني - وبضوح - هو أكبر من أن يُحشر داخل مجالس أو برلمانات أو هيئات جامدة. فترسيخ المؤتلف الإنساني يمرّ بمساعٍ جادّة لتسوية المشاكل العالقة؛ لأنّ أولى خطوات إنجاز الائتلاف هي تسوية الخلافات المترامية الحائلة دون بناء الثقة. فلا يمكن التفاوض عن العديد من المشاكل الفعلية، واستبدالها باللهاث وراء تجميع الناس فيما يشبه البرلمانات الصورية، وإلا غدت الدعوة محاولة حاملة. فحين تتدعم الثقة وتتهيأ الأرضية الملائمة للتطور يمكن التقدّم نحو الدعوة للائتلاف بأريحية. وبالمثل أيضاً ينبغي ألا يكون التقارب هادفاً إلى نيات اختراق، أو توجيه، أو تجميع نحو غرض مصلحي، ينتهي بانتهاء تحقيق الهدف، وإنما هو حركة تستهدف خير البشرية بشكل فاعل ودائم.

نقول ذلك لأنّه كلّما انزلق مجتمعٌ من المجتمعات الراهنة نحو بؤرة الصراع الداخلي، وجَدَ نفسه في دوامة عبثية لا تعرف التوقف. وكلّما تقلّصت فُرصُ الخروج من تلك الأوضاع، بشكل ذاتي وتعويل إرادي، زادت حدّة التفاقم، وتحوّل الصراع إلى أزمت طائلة ومزمنة. لقد عدّا العالم غير مبالٍ بالصراعات الداخلية للشعوب، ولربّما حوّل التنافس على النفوذ والهيمنة تلك المجتمعات إلى مناطق اختبار وتدريبات للبعث. هذا الوضع يضعنا أمام حاجة ماسة إلى مؤتلف جامع لا يترك مَنْ تهاوى إلى دوامة الصراعات الداخلية رهيناً لأقداره وأوضاعه الذاتية، بل يجعله متابعاً من قبل إرادة جماعية تتكفل بانتشاله ممّا حاق به. وهذا الحسّ - الذي نُطلق عليه التضامن الخُلقي

Enzo Pace, *Il riconoscimento dell'alterità religiosa*, in A. Melloni (a cura di), *Cristiani d'Italia*, - 7 Istituto dell'Enciclopedia Treccani, Roma 2011, pp. 611-6.

الدولي، أو روح الائتلاف الإنساني - هو ما ينبغي العمل على تطويره لتفادي حالات الانغلاق للأزمات. ومن هذا الباب تبرز الضرورة الخلقية لإيجاد آلية تكاتف إنساني تكون محلّ مراعاة وثقة بين الأطراف المتصارعة؛ فعالمنا أحوج ما يكون إلى أخلاق عمليّة تستند إلى إرادات فاعلة، تنأى عن الخلقية الجوفاء التي باتت طاغية في الخطاب الإعلامي المستهلك. ولا شكّ أنّ أخطر ما يُهدّد الأديان في الحاضر أن تتحوّل قيمها وتعاليمها إلى مجرد كلام يصدق به الناس دون أثر في الواقع. فحالة الخواء تلك التي تُهدّد الدين، تُهدّد السياسة أيضاً، حين تفتقر إلى مبادئ ومعايير في سيرها واحتكامها.

## رابعاً: تَمَلّي الأديان مساراتها

ما من شكّ في أنّ ظهورَ التقاليد الدينية الجديدة - ضمن القراءة التاريخية للظواهر الدينية - يشكّل نداءً خفياً لإعادة صياغة العالم على أساس روحي وقيمي أكثر نجاعة، حين يتبيّن ترهّل الروابط السوسيودينيّة السالفة وفقدانها فاعلية التواصل. وهي بالمحصّلة دورة متكرّرة للتجدّد، نراها حاضرة في عمق الكيانات المجتمعيّة للحفاظ على ديمومة تماسكها وحضورها الفاعل في التاريخ. فالأديان هي أنظمة رمزيّة ذات فاعلية عميقة في

**إنّ ظهورَ التقاليد الدينية الجديدة - ضمن القراءة التاريخية للظواهر الدينية - يشكّل نداءً خفياً لإعادة صياغة العالم على أساس روحي وقيمي أكثر نجاعة، حين يتبيّن ترهّل الروابط السوسيودينيّة السالفة وفقدانها فاعلية التواصل.**

أحضان المجتمعات، وليست أنظمة مغلقة، لذلك تتكيّف مع الأوضاع وتتغير بدورها لمجابهة عوادي الزمن ومجابهة النوازل. وكما يُبرز مارك أوجيه، كلّ الأديان مدعوّة لمراجعة مسألة أسسها ومساراتها بشكل دوري؛ حتى يتسنى لها الحضور الفاعل والإيجابي<sup>8</sup>. فمن هذا المأتى شكّلت العقائد الجديدة روحاً متحفّزة، ساعية لإعادة بناء الكون على ما هو أفضل؛ للخروج من أوضاع الفوضى التي تعوق سيره. فغالباً ما استندت دعوات التجديد المنبعثة إلى طروحات سابقة، ولم تنطلق من فراغ عقائدي. وضمن هذا السياق المنطقي استندت الأديان

Marc Augé, *Genio del paganesimo*, Bollati Boringhieri, Torino 2008.



التوحيدية إلى مرجعية عريضة، غالباً ما وجدت في الدعوة الإبراهيمية ضالّتها التأصيلية. وبشكل موازٍ استندت الطروحات السياسية الحديثة إلى مرجعية أثيرة، غالباً ما تمثّلتها في النموذج الديمقراطي الأثيني، وعلى نحو مشابه هامت الطروحات القومية الحديثة برموز تاريخيين، غالباً ما حملتهم أكثر مما يحتملون بحثاً عن انبعاث جديد، يساعد على بناء أُسسٍ جديدة للنهوض الحضاري.

فما يلوح بارزاً في عالم اليوم هو حضور الدين الحي والفاعل، وهو ما يقتضي مراجعات عميقة، تتناول براديفمات النظر القديمة للذات والعالم، بغرض دعم بناء المؤتلف الإنساني الجامع. فالأديان تقف على رصيد روحي يمكن استثماره في هذا الاتجاه؛ لكن ذلك الرصيد الذي نعول عليه يتطلّب قراءة جديدة وانفتاحاً وتشاركاً مع الآخر. ولا يمكن للمؤتلف الإنساني أن يكون له الحضور والأثر ما لم ينبن على أُسس شاملة وجامعة. لقد اعتاد العقل الديني رؤية العالم من خلال الوعي الذاتي بالعالم، وهو ما خفّ نزاعات وخلافات في بعض الأحيان، جرّاء حالات الانغلاق اللاهوتي التي تهيمن على الوعي في بعض اللحظات التاريخية. وأمّا ما يحتاجه الظرف التاريخي الراهن فهو رؤية مشتركة تقوم على مراعاة الكون والإنسان، وتكون منفتحة على التراث الروحي المشترك بين الأديان وعلى القيم الجامعة بينها. فقد باتت العولمة تفرض نفسها بقوة على التقاليد الدينية، وهو ما يقتضي تفكيراً دينياً معولماً في مستوى التحديات المفروضة. فلا شك أنّ العولمة - بشكلٍ ما - قد كانت حاضرة في جملة من الأديان، ولكن من منظور إيماني داخلي. وهو ما انطبع في مفاهيم عالمية الرسالة الدينية وشموليتها، التي لازمت معظم الأديان الدعوية والتبشيرية؛ ولكن المطلوب اليوم هو التفكير الجماعي في العالم من باب المسؤولية المشتركة الملقاة على عاتق الجميع.

هذا الوضع الجديد يستوجب من الأديان جميعاً، والتقاليد الدينية على تنوعها، خوض إصلاحات بشأن فلسفة التبشير والدعوة والهداية والإرشاد تساير أوضاع العالم المستجدة، تُراعى بمقتضاها الثقافات والتقاليد الدينية الأخرى، ولا تتعامل معها بمنطق التعالي، فنحن أمام تحوّل في الذات المؤمنة وفي العالم الحاضن.